50 % من إجماليها جاءت في الشأن الاقتصادي والتوظيف وحقوق العمالة والرعاية الاجتماعية والإصلاح القضائي

دور الانعقاد الثالث: 116 اقتراحاً قدمها النواب كانت وراء إقرار 14 قانوناً

شهد دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 116 اقتراحا بقانون منها 68 اقتراحا منفردا بمعدل 59 % و48 اقتراحا مشتركا بمعدل 41%.

ومن اللافت أن 50% من إجمالي الاقتراحات بقوانين في الشأن الاقتصادي والتوظيف وحقوق العمالة والرعاية الاجتماعية والإصلاح القضائي.

ووفق إحصائية أعدتها (الدستور) بالتعاون مع إدارة التوثيق والمعلومات في قطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس الأمة، تبين أن اقتراحات النواب كانت وراء إقرار 14 قانونا من قوانين دور الانعقاد الثالث ومنها الرياضة والتقاعد المبكر والصحة النفسية ومد الطعن في التمييز إلى 60 يوما، والتأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

كما تبين أنه من القوانين التي أقرت بناء على اقتراحات النواب أيضا إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية والجامعات الحكومية وإعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والتطبيقي والباحثين في معهد الأبحاث والأطباء في وزارة الصحة وتعديل قانون المناقصات العامة وحظر الشهادات العلمية غير المعادلة وتنظيم مهنة المحاماة و تعديل قانون الشركات وقانون الأحوال الشخصية الجعفرية والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019.

وتناول النواب قضايا الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والعمالية والرعاية السكنية وملف الإصلاح القضائي والرعاية الصحية والإصلاح الإداري والقضايا التعليمية والبدون والتجنيس والرياضة والفساد، وفيما يلي التفاصيل:

القضايا التي ركزت عليها اقتراحات النواب

116 اقتراحاً بقانون تم تقديمها خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر تناولت قضايا وملفات عدة على الساحة، وفيما يلي ملامح مطالب النواب في تلك القضايا والملفات:

الاقتصاد

16 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن الملف الاقتصادي منها: إنشاء المؤسسة العامة للموانئ وإصدار قانون الصكوك وترخيص المحلات التجارية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإنشاء الهيئة العامة لإدارة أموال وأملاك قياديي الدولة والمناقصات العامة وإصدار قانون الشركات وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

■ تناولت الرعاية السكنية والصحية والتعليمية والبدون والتجنيس والرياضة

القضايا العمالية والتوظيف

15 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن قضايا التوظيف وحقوق العمالة أبرزها التعيين في الوظائف العامة ومساواة الموظفين الكويتيين الحاصلين على مؤهل جامعي بتخصص حقوق من العاملين في الجهات الحكومية كافة من حيث المرتب الأساسي وتأخير التوقيت الزمني للدوام في الجهات الحكومية في فصل الصيف ويضع مجلس الخدمة المدنية الاشتراطات والضوابط اللازمة لإحالة الموظف للتقاعد والتأمين ضد البطالة و تصرف لموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي من امضوا ما يزيد على 30 سنة ميلادية من الخدمة مكافأة مالية تعادل رواتب خمس سنوات مالية و مكافأة نهاية الخدمة.

الرعاية الاجتماعية

14 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن ملف الرعاية الاجتماعية أبرزها تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (يعامل أولاد الكويتية من غير كويتي معاملة المواطنين) وتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل وشراء الدولة القروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقة سدادها و تعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (14) لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة (تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين بالدولة بواقع 75 دينارا شهريا عن كل ولد حتى سبعة أولاد) و إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين عند وفاتهم و منح بدل مالي لمراجعة آثار التضخم في السلع والمنتجات الاستهلاكية و صرف مساعدة خاصة لربات البيوت.

مجلس الأمة

■ النواب ركزوا على الإصلاح القضائي والإداري ومكافحة الفساد وذوي الاحتياجات الخاصة

الإصلاح القضائي

13 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن ملف الإصلاح القضائي أبرزها تعديل المادة 210 من القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وتعديل الفقرة الأولى من المادة 167 من المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وإضافة مادة جديدة برقم (173 مكرراً) إلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء (كل من حمل أيا من الأسلحة البيضاء أو العصي والأدوات الصلبة والحادة في الأماكن العامة يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز (2000) دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين) وتعديل البند (ب) من المادة رقم (19) من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء (تعديل أحد شروط تعيين القضاة في البند (ب) من المادة (19) أن يكون كويتيا.

التشريع

11 اقتراحاً بقانون قدمها النواب بشأن قضايا التشريع (اللائحة الداخلية لمجلس الأمة /الانتخابات) إضافة فقرة جديدة إلى المادة (4) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة و تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (حق التصويت للناخب في عمر ثماني عشرة سنة) و إضافة بند جديد إلى المادة (43) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان وعددها سبعة) و تعديل المادة (43) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لجنة شؤون البيئة وعددها خمسة ويدخل في اختصاصها كل ما يتعلق بشؤون البيئة والمحافظة عليها وحمايتها).

الرعاية السكنية

10 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن الرعاية السكنية أبرزها عند وفاة أي من الزوجين الكويتيين قبل استكمال المدة المقررة لتملك العقار الحكومي يسجل العقار باسم الزوج الآخر وتكون الوثيقة مصحوبة بتقرير رهن عقاري متى استمر قسط التمليك أو القرض قائماً بعد تاريخ الإصدار و إذا حصل رب الأسرة من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن أو لشرائه، ثم تصرف في العقار بالبيع لمرة واحدة، وقام برد مبلغ القرض كاملاً إلى البنك، ويستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديم طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهري مقداره ثلاثمائة دينار كويتي تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية ، ويزاد كل خمس سنوات.

■ اهتمام نيابي بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

التعليم

7 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن القضايا التعليمية أبرزها إضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم (10) لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي ومكافآت الطلبة بالجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي وحماية اللغة العربية (تلتزم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة باستعمال اللغة العربية في اجتماعاتها ومناقشاتها) وتنظيم الاتحادات الطلابية في الجامعات.

البدون والتجنيس

6 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن قضايا البدون والتجنيس أبرزها الحقوق الوظيفية لغير محددي الجنسية وتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2019.

المتقاعدون

5 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن قضايا الإصلاح الإداري (المتقاعدين / القياديين) أبرزها زيادة (400) دينار كويتي للمواطنين من المتقاعدين والعاملين في كافة الجهات الحكومية والخاصة وتزاد المعاشات التقاعدية كل سنة بواقع 20 دينارا شهريا على الأقل وتزاد المعاشات التقاعدية كل سنتين بواقع 50 دينارا شهريا).

مكافحة الفساد

5 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن مكافحة الفساد أبرزها تعديل المادة 49 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وإنشاء المحكمة الدستورية العليا.

العسكريون

4 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن ملف العسكريين أبرزها بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين عند انتهاء الاشتراك وأصحاب المعاشات الذين تقاعدوا قبل تاريخ 2015/1/1 ولم يسبق لهم الحصول على مكافأة نهاية الخدمة ومنح معاشات استثنائية لأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين ورجال الإطفاء.

ذوو الاحتياجات الخاصة

4 اقتراحات بقانون قدمها النواب بشأن ملف ذوي الاحتياجات الخاصة أبرزها تعديل المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين المؤمن عليه أو المستفيد – المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة – معاشا تقاعديا يعادل (100%) من المرتب).

الصحة

اقتراحان بقانون قدمهما النواب بشأن ملف الرعاية الصحية أبرزهما تعديل المادة 2 من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (كما تستمر للمرضى الذين يتلقون علاجهم بالخارج) وتعديل المادة 2 من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة (ويستثنى من شرط الإقامة الدارسون في الخارج والمرضى المرافقون خلال فترة الدراسة أو العلاج في الخارج).

التركيبة السكانية

اقتراحان بقانون قدمهما النواب بشأن التركيبة السكانية عن إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية وإدارتها.

البيئة والزراعة

اقتراح بقانون قدمه النواب بشأن البيئة والزراعة عن تعديل المادة (5 مكرر أ) من القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

الرياضة

اقتراح بقانون قدمه النواب بشأن ملف الرياضة عن تعديل المادة الأولى من القانون رقم 21 لسنة 2016 في شأن دعم الأندية الرياضية.

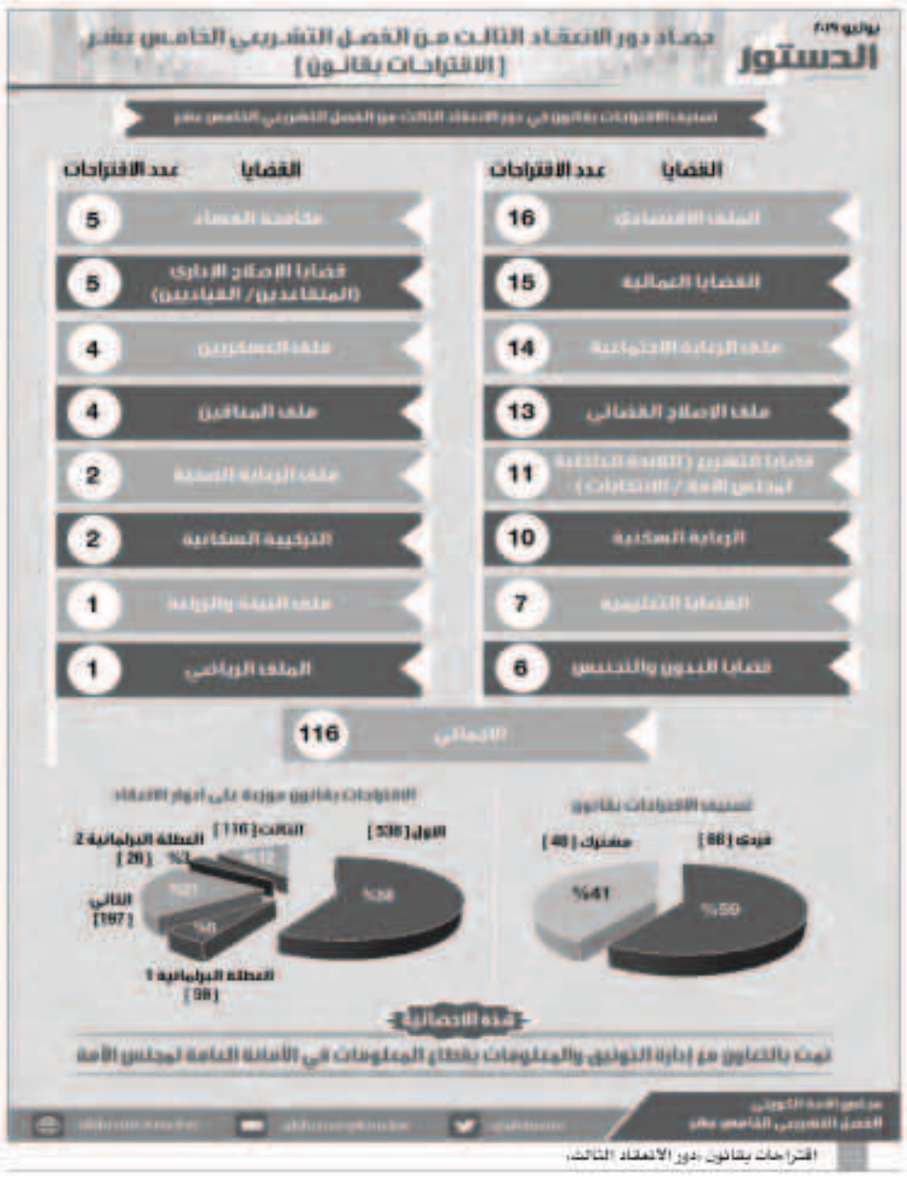

اقتراحات بقانون دور الانعقاد الثالث

لعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس الفنية

البلدية: الأعلام التي تم تداولها بمواقع التواصل الاجتماعي معده للإتلاف

كشفت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أن ما تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن فيديو يخص أعلام معده للإتلاف لأنها غير مطابقة للمواصفات الفنية لعلم الدولة .

ومن باب الشفافية لتوضيح هذا الموضوع وإزالة كل لبس تسبب فيه محتوى هذا الفيديو عند السادة المواطنين في الوقت الذي نشد فيه على دور كل مواطن غيور اتجاه البلد وعلم الدولة نود تبيان الحقائق التالية:-

اولا:

إعتماد الشروط والمواصفات الفنية لأعلام دولة الكويت تستند على القانون الصادر بشأن العلم رقم 26 لسنة 1961.

ثانيا :

هناك آلية اتلاف تتبعها بلدية الكويت مع مختلف المواد بما فيها التعامل مع الأعلام غير المطابقة للمواصفات والمقاييس الفنية والتي ظهرت في الفيديو المتداول وفق اجراءات تتم عبر الادارة المختصة ممثلة بإدارة شئون البيئة للقيام بعملية الاتلاف المعتمدة.

ثالثا :

نظرا لعملية الترميم التي تجري حاليا لعدد من مباني مستودعات البلدية ترتب عليه نقل محتويات تلك المستودعات لحين الانتهاء من عملية الترميم بالكامل .

رابعا :

أن الملفات التي ظهرت في الفيديو المتداول هي ملفات منتهية الاستخدام تخضع لآلية تحدد كيفية التعامل معها لحين تنفيذ عملية الإتلاف من قبل إدارة شئون البيئة .

وفي النهاية تدعو بلدية الكويت الجميع لتحري المصداقية وإستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية تجنبا لاثارة اي لغط لدى الراي العام بخلاف الحقيقة بما يخدم المصلحة العامة .

قياسات الأعلام

أسوة بزملائهم الحاصلين على الشهادات الجامعية في التخصصات الأخرى

العرادة: يناشد المبارك إقرار مسمى «باحث بيئي» في بلدية الكويت

توجه محمد عبد الله العراده رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت بمناشدة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لإنصاف أبناءه العاملين حملة بكالوريوس علوم البيئة في البلدية، من خلال سرعة إقرار المسمى الجديد باحث بيئي أسوة بزملائهم الحاصلين على الشهادات الجامعية في التخصصات الأخرى في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى الذين تم إنصافهم في وقت سابق وصدر الكادر الخاص بهم.

يا سمو الرئيس إن هذا المطلب يعد مطلبا عماليا عادلا مستوفيا لكافة الإجراءات والشروط وهو معروض الآن في مجلس الخدمة المدنية بناء على طلب بلدية الكويت ونقابة العاملين في البلدية حيث طال انتظار إقرار ذلك المسمى لتلك الفئة من العاملين في البلدية التي يقع عليها العبء الأكبر في العمل الرقابي والميداني وتتحمل الكثير من الصعاب كما انهم يعقدون الأمل على سموكم وأن تشمل رعايتكم الكريمة الاستعجال لإنصافهم ورفع الظلم الفادح عنهم نظرا لما يتكبدونه من متاعب ومصاعب ومشكلات اثناء العمل حيث يقومون بدور في غاية الاهمية داخل منظومة العمل التي تؤديها البلدية.

محمد العرادة

يا سمو الرئيس إن هذه الفئة من الموظفين العاملين في البلدية يؤدون واجبهم الوطني بإخلاص وأمانة وينفذون خطة الطوارئ البيئية والتأكد من الاشتراطات البيئية والمعايير البيئية ومدى مطابقتها للشروط وذلك في كافة المشاريع وخطط التنمية العمرانية والقيام بكافة الدراسات البيئية ووضع السياسات البيئية ذات العلاقة بأنشطة البلدية ووضع الإجراءات التنفيذية المرتبطة بذلك.

حفظكم الله يا سمو رئيس مجلس الوزراء ذخرا للكويت وسندا وعونا لأبناء الشعب الكويتي في ظل قيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.